

## حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج

الذکور أما إذا كان کل منهما یملک من کل منهما فلا فقد لا یتتمیز بیض أو فرخ إناث أحدهما عن بیض أو فرخ إناث الآخر اه رشیدی عبارة ع ش فلو تنازعا فیه فقال صاحب البرج هو بیض إناثی وقال من تحول الحمام من برجه هو بیض إناثی صدق ذو الید وهو صاحب البرج المتحول إلیه وإن مضت مدة بعد الاختلاط تقضي العادة فیه مثلها بیض الحمام المتحول لاحتمال أنه لم بیض أو باض فیه غیر هذا المحل اه قوله ( لهذا التصویر ) أي الثاني قوله ( عجیب ) خبر وتعیین البلقینی الخ قوله ( ونحوهما ) إلی قوله فإن بین فیه المغنی إلا قوله وزعم إلی نعم وقوله لی وقوله قوله لی لی ولو وكل .

قوله ( لعدم تحقق ملکه الخ ) لا یتظهر فیه صورة الكل اه سم أي كما أشار إلیه الشارح بقوله لذلك الشیء الخ قوله ( وما تقرر الخ ) عبارة المغنی وعلم من کلامه امتناع بیع الجمیع من باب أولى وصرح به فیه البسیط اه قوله ( هو ما رجحه فیه المطلب ) ولا یشکل بما مر فیه تفریق الصفقة من الصحة فیه نصیبه لأن محل ذاک فیهما إذا علم عین ماله رشیدی وسم قوله ( إن یملک الخ ) أي بیع أو هبة أو غیرهما من سائر التملیکات قوله ( للضرورة ) وقد تدعو الحاجة إلی التسامح باختلال بعض الشروط ولهذا صحوا القراض والجعالة مع ما فیهما من الجهالة مغنی ونهاية قوله ( أي المالکان ) إلی قوله وقوله لی فیه النهایة إلا قوله وزعم إلی نعم قوله ( المختلط ) بالإفراد نظرا إلی المعنی وإلا فحق التعبير الحمامین المختلطین كما فیه النهایة والمغنی قوله ( وكل من لا یدری الخ ) الواو للحال اه ع ش قوله ( ووزع الثمن علی أعدادهما ) أي فالثمن بینهما أثلاثا فیه المثال المتقدم اه نهایة قوله ( فیه المبیع ) أي حصة کل منهما وإلا فمجموع المبیع لا جهل فیه اه سم قوله ( له ) أي للثالث قوله ( بالجزئیة ) أي کنصفه وقضیته عدم صحة بیعهما بعضه المعین بالمشاهدة وكأن وجهه عدم تحقق کونه ملکهما لاحتمال أنه ملک أحدهما اه سم قوله ( بأنه متعذر ) أي التوزیع حینئذ أي عند جهل القيمة قوله ( نعم الخ ) عبارة المغنی والروض فالحیلة فیه صحة بیعهما لثالث أن یبیع کل منهما نصیبه بكذا فیکون الثمن معلوما أو یوکل أحدهما الآخر فیه بیع نصیبه فیبیع الجمیع بثمن ویقتسماه أو یصطلحا فیه المختلط علی شیء بأن یتراضیا علی أن یأخذ کل منهما منه شیئا ثم یبیعانه لثالث فیصح البیع اه وقال شرح الروض ما نصه وقضية کلامه كأصله أن الثالثة طریق للبیع من ثالث مع الجهل ولیس كذلك بل هو طریق للبیع مطلقا اه .

قوله ( إن قال کل بعتک الحمام الخ ) ظاهره أنه لا بد من قول کل ما ذکر فلا یصح قول

أحدهما فقط وإلا نافي قوله السابق لم يصح بيع أحدهما الخ ويجاب بمنع المنافاة لأن قوله السابق المذكور يصور بما إذا باعه شيئاً معيناً بالشخص لا بالجزئية كما صور بذلك البلقيني ويصح به تعليل ما سبق بقوله لعدم تحقق ملكه لذلك الشيء بخصوصه بخلاف ما هنا فإنه غير مصور بذلك فلا مانع من صحة البيع كما صرح به البلقيني أيضاً فإنه قال في قول المصنف شيئاً منه محله إذا وهب أو باع شيئاً معيناً بالشخص ثم لم يظهر أنه ملكه بعد ذلك أما لو تبين أنه ملكه يصح وكذا لو لم يتبين ولكن باع معيناً بالجزئية كنصف ما يملكه أو قال بعتهك جميع ما أملكه بكذا فيصح لأنه يتحقق الملك فيما باعه ويحل المشتري محل البائع كما لو باعاً من ثالث مع جهل الأعداد بثمن معين أي لكل واحد